أزمة الأنظمة الفكرية الكبرى المعاصرة: الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية والشعبوية

علي الدين هلال

مع نهاية عام 2018، كثُرت العلامات والمظاهر التي تشير إلى أن أنظمة الديمقراطية الليبرالية في العالم تواجه مجموعة من الأزمات والمُشكلات البنيوية في نُسقها السياسية والاقتصادية[1]. لم تظهر هذه المشكلات فجأة وإنما تبلورت وتراكمت على مدى سنوات طويلة، بل ويعود بعضها إلى خلل وتعارض في الأفكار المؤسِّسة للديمقراطية الليبرالية وهيئاتها التمثيلية والنظام الاقتصادي الذي ترتكز عليه، ألا وهو الرأسمالية. ونجادل في هذا الشأن بأن ارتفاع أسهم الأحزاب والحركات الشعبوية وازدياد جاذبيتها في كثيرٍ من الدول هما إحدى النتائج المترتبة على هذه الازمات والمشكلات البنيوية، مع أن الشعبوية لا تُقدّم بدورها حلاً لها؛ بل تزيدها تعقيداً وخطورة.

من مظاهر هذه الأزمات والمشكلات الاستقطاب الاجتماعي

1 - انظر تقريرين عن حالة الديمقراطية المتدهورة في العالم صادرين عن مجلة الإيكونوميست، بيت الحرية، وهما متاحان إلكترونياً:

Democracy Index 2018, The Economist, Freedom in the world: Democracy in Crisis 2018.

المفكر المعروف، وأستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة.

والسياسي الحاد في عدد من الدول الغربية؛ مثل أزمة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة؛ ففي الأولى، ترتّب على هذه الأزمة إغلاق المؤسسات الحكومية الفيدرالية لمدة خمسة وثلاثين يوماً، وهي أطول مدة تمّ فيها هذا الإغلاق، أضف إلى ذلك محاولات رئيس الدولة التدخل في أعمال السلطة القضائية، وتحديداً في عمل المحقّق الخاص بمتابعة قضية التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية عام 2016. وفي الثانية ترتّب عليها هزيمة مشروع الاتفاقية التي تقدّمت بها رئيسة الوزراء البريطانية إلى مجلس العموم بشأن الخروج من الاتحاد الأوروبي (البريكست)، وذلك بأغلبية ساحقة ليس لها سابقة في التاريخ البرلماني البريطاني المعاصر.

ومنها الصعود المطرد لليمين المحافظ، الذي أخذ شكل أحزاب وحركات شعبوية، ازداد وزنها السياسي في عدد من الدول الأوروبية؛ ففي فرنسا حصل حزب الجبهة الوطنية ـ بقيادة ماري لوبان في 2012 ـ على 19% من أصوات الناخبين في الانتخابات البرلمانية، وفاز لأول مرة بمقعدين منذ انتخابات 1986، وعلى نسبة 25.19% من الأصوات في انتخابات مجالس الأقاليم، وعلى نسبة 29.4% في الانتخابات المحلية. وفي عام 2017، حصلت زعيمة الحزب في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية على نسبة 21% من الأصوات مما أهّلها إلى المشاركة في جولة الإعادة، وأعاد هذا الحدث إلى الأذهان نجاح والدها مؤسس الحزب في الوصول إلى الجولة الثانية لانتخابات الرئاسة لعام 2002. وفي النمسا حقّق حزب الحرية انتصاراً كبيراً بحصوله على 30% من الأصوات في الانتخابات المحلية لعام 2015، وحصول مرشحه نوربرت هومز على 46.2% في الجولة الثانية في الانتخابات الرئاسية في مايو 2016، وفاز منافسه بفارق أقل من 4% من الأصوات. وفي هولندا احتل حزب الحرية المركز الثاني في نسبة التأييد الانتخابي وعدد المقاعد في الانتخابات التشريعية لعام 2017. وفي ايطاليا نجح تحالف حركة النجوم الخمسة وحزب الرابطة في الانتخابات التشريعية في مايو 2018، وشارك في الائتلاف الوزاري الحاكم. وفي السويد حصل حزب الديمقراطيين على نسبة 18% من أصوات الناخبين في انتخابات سبتمبر 2018، وذلك مقارنة بنسبة 12.9% في الانتخابات السابقة.

وفي المملكة المتحدة، نجح فايجل فاراج ـ زعيم حزب استقلال بريطانيا ـ في التأثير على الرأي العام، والحصول على أغلبية أصوات الناخبين في الاستفتاء على الخروج من الاتحاد الأوروبي في يونيو 2016.. وشهدت دول شرق أوروبا تطورات مماثلة، أوصلت أحزاباً يمينية إلى سُدة الحكم مثل بولندا والمجر. كما ظهرت اتجاهات متطرفة انتهجت سبيل العنف؛ مثل «جمعيات البيض المتطرفين» في الولايات المتحدة وكندا، والنازيين الجدد في أوروبا.

ومنها تصاعُد النزعات القومية والهويات الفرعية التي تُطل برأسها من آنٍ لآخر، والتي كان أبرزها المغامرة الفاشلة في مقاطعة كتالونيا بإسبانيا، ومبادرات الرئيس الفرنسي ماكرون للوصول إلى حل وسط مع التيارات القومية في جزيرة كورسيكا الفرنسية. ومن قبل حصول الحزب القومي في أسكتلندا على أغلبية مقاعد البرلمان منذ عام 2014، واستمرار المشاعر القومية الكامنة لدى قطاع من سكان إيرلندا الشمالية. ويدلُّ على ذلك أن أغلبية الناخبين في هذين الإقليمين صوتوا لصالح استمرار بقاء المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي، خلافاً للنتائج العامة للاستفتاء. وتكمن خطورة هذا الأمر في أن أغلب الدول الأوروبية تضم بين ظهرانيها عدة جماعات قومية وإثنية. يعيش على أرض القارة الأوروبية 87 جماعة إثنية وقومية، منها 33 تمثل أغلبية السكان في دولة واحدة على الأقل؛ بينما تنتشر الجماعات الباقية. وتختلف نسب وجود الجماعات الإثنية والقومية من دولة لأخرى، فتصل أعلاها في بلجيكا إلى 42 %، وأوكرانيا 32.2 %، وإستونيا 32 %. ثم تنخفض تدريجياً في سويسرا 21%، وهولندا 19.3%، وبيلاروسيا 18.8%، وكل من بلغاريا وفرنسا وجورجيا 16%، والنرويج 13%، وإيرلندا 12.6%، والسويد 12%، ورومانيا 11.5%، وإسبانيا 11%، والدنمارك 10%. ثم تنخفض أكثر من ذلك في النمسا 8.9%، والمجر 7.7%، وإيسلندا 6%، والبرتغال 5%.

يعيش على أرض القارة الأوروبية 87 جماعة إثنية وقومية، منها 33 تمثل أغلبية السكان في دولة واحدة على الأقل؛ بينما تنتشر الجماعات الباقية. وتختلف نسب وجود الجماعات الإثنية والقومية من دولة لأخرى.

ومنها الزيادة المستمرة لدور الأفراد والرجال الأقوياء على حساب المؤسسات، وهي الظاهرة التي وُصفت بعدة تعبيرات؛ مثل إسباغ الطابع الشخصي على الحياة السياسية The Personalization of Political Life، والطابع الرئاسي للسياسة Presidential Politics أو Presidentialism، والبرلمانية الرئاسية Presidential Parliamentiarism، إضافة إلى التعبير الأقدم عهداً، وهو الطابع الشخصي للسياسة Personal Politics، أو شخصنة السلطة Personification of Authority. وقد كان من شأن ذلك دعْم نفوذ السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية، وانتساب السياسة للرؤساء والقادة أكثر من انتسابها للمؤسسات والأحزاب والبرامج. وقد ظهر ذلك بوضوحٍ في الحملات الانتخابية والسلوك التصويتي للناخبين[2]، كما اتضح في عديد من الحملات الانتخابية في أوروبا والولايات المتحدة.

ومنها على مستوى العلاقات الدولية الاضطراب الذي يشهده النظام العالمي، وازدياد الهوة بين الترتيبات السياسية والاقتصادية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، وحقيقة إعادة توزيع مصادر القوة والنفوذ في العالم، مما أوجد اختلالات متزايدة في هيكل نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية وما بعد الحرب الباردة. وترتب على هذه المفارقة ازدياد التوتر بين الولايات المتحدة ـ الحريصة على استمرار دورها القيادي في النظام ـ والصين وروسيا اللتين تسعيان إلى إعادة تشكيل قواعده، بما يسمح لهما بدور أكبر في إدارته. من أمثلة ذلك اتباع الإدارة الأمريكية ـ في عهد الرئيس دونالد ترامب ـ لسياسات المواجهة، كفرضها العقوبات الاقتصادية على روسيا، وحربها التجارية مع الصين، وامتداد هذا المنهج إلى التعامل مع الحلفاء، كما حدث مع دول الاتحاد الأوروبي بشأن زيادة إسهامهم في موازنة حلف شمال الأطلنطي. أضف

2 ـ انظر في هذا الشأن: Max Kaase, "Is There Personalization in Politics? Candidates and Voting Behavior in Germany", **International Political Science Review**, Vol. 15, No 3, 1994, pp.211-230.
Peter Van Aelst, Tamir Sheafer and James Stanyer, "The Personalization of Mediated Political Communication: A Review of Concepts, ", **Journalism**, 2012, Vol 13, No 2, pp.204-220.
وعلي الدين هلال، كيف نفهم ازدياد دور الأفراد في النظم الديمقراطية، مجلة الديمقراطية، العدد 70، إبريل 2018، ص 24 ـ 30.

إلى ذلك انسحاب الدولة الأكبر في العالـم من مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة للتعليـم والثقافة والعلوم (اليونسكو)، وخروجها من اتفاقية باريس للمناخ، واتفاقية الشراكة الأطلنطية الباسيفيكية.

ويهدف هذا البحث إلى توضيح أن هذه الأزمات والمشكلات ليست مسألة عابرة ترتبط بسوء أداء المؤسسات أو الأشخاص؛ وإنما نتيجةَ لمفارقات بنيوية تتعلّق بمفهـوم الديمقراطيـة الليبراليـة، وطبيعة عمل النظـام الرأسمالي، ومُحاولات الخروج من هذه الأزمات وتجاوزها.

أولاً: الليبرالية

الليبرالية هي الأساس الفلسفي لمجموعة الدول الغربية التي تصف نفسها بتعبيرات مثل «العالم الحر»، وكانت الليبرالية هي الفكرة الجوهرية التي قدّمت التبرير الاقتصادي والأخلاقي لنشأة النظام الرأسمالي.

الليبرالية هي الأســاس الفلسفي لمجموعة الدول الغربية التي تصــف نفسها بتعبيرات مثل «العالم الحر»، وكانــت الليبرالية هي الفكرة الجوهريــة التــي قدّمــت التبريــر الاقتصادي والأخلاقي لنشأة النظام الرأسمالي، الذي قام على إطــلاق الحريات الاقتصاديــة للطبقة التي امتلكت رؤوس الأموال ودشّنت الثورة الصناعية، ثُم امتدت الليبرالية من المجال الاقتصادي إلى عالم السياسة، وتمّ الربــط بينها وبين الأفكار الديمقراطية فيما سمي الديمقراطية الليبرالية. ولكن هذا الربط لم يكن كاملاً، ولم يحل الاختلافات الجوهرية بين «الليبرالية» و«الديمقراطية»، وأصبحت تلك الاختلافات مصدراً لعديد من المشــاكل التي واجهت الدول التي أخذت بهذا النظام.

1 ـ الليبرالية السياسية: مأزق التوفيق بين الليبرالية والديمقراطية

كما ورد، فــإن الديمقراطيــة الليبراليــة ـ التي تعدُّ الأســاس الفلسفي للديمقراطيات الغربية ـ تــزاوج بين فلسفتين مختلفتين ـ نَشَــأَتا تاريخياً في ظروف متباينة، ولكــل منهما جوهرها الخــاص بها، هاتــان الفلسفتان هما

الديمقراطية والليبرالية[3]. وبينما تعود جذور الديمقراطية إلى الفكر الإغريقي القديم، ويكمن جوهرها في توسيع دائرة الحقوق بين البشر؛ بحيث يتساوون في فرص الحياة من خلال المشـاركة. فإن الليبرالية قد تبلورت في القرنين السابع عشـر والثامن عشـر[4]، فبين حركة الإصلاح الديني ونشـوب الثورة الفرنسية قام عدد من المفكريـن بهدم أسس النظام الإقطاعي القديم الذي ربط الامتياز بنبالة المولد، وقرن الحقوق بحيـازة الأرض، وقد اعتمد هؤلاء المفكرون على عدد من النظريات؛ مثـل نظرية الحقوق والحريات الطبيعية، والعقد الاجتماعي، ومبدأ المنفعة. وكان القرن السابع عشـر (قرن المدرسة النفعية البنثامية وانتصار البرجوازية في إنجلترا)، والقرن الثامن عشر (عصر الاستنارة) هما قرنا تكريس المذهب الفردي والفلسفة الليبرالية.

في هذا السياق طرح هؤلاء المفكرون فكرة العقد Contract كأساس لنشأة المجتمع السياسي وقيام الدولة، وتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الناس، وأن الملكية الفردية هي حق مقدس، وأساس تنظيم النشاط الاقتصادي، وأن رأس المـال هو المصـدر الأكثـر أهميـة للثـروة والتمايـز، وهو مصـدر التوسع والديناميكية فـي تطوير الحيـاة الاقتصادية، وأن حريـة رأس المال وتراكم الثروة المترتبة علـى أرباحه هي عماد النشـاط الاقتصـادي. وهكذا تبلورت الليبرالية في تفاعلٍ وثيق مع الرأسمالية.

نشـأت الليبراليـة تعبيراً عـن واقـع اجتماعي جديـد وهو ظهـور السوق الرأسمالي، وعندما أكـد مفكروها على مفهوم الحريـة، فإنهم لم يقصدوا أن تكون هذه الحرية للجميع بل قيدوا حق ممارستها بالملكية الفردية، فالليبرالية

3 ـ تُرجمت الليبرالية إلـى اللغة العربية بتعبيـر التحررية، ولُقبت بمذهـب الحُريين، أو المذهب الحُري بحسـب تعبير أحمد لطفي السيـد. يعتمد هذا الجـزء على بحث لي بعنـوان «مفاهيم الديمقراطيـة فـي الفكر السياسـي الحديـث» في د. سعـد الديـن إبراهيم وآخـرون، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984)، ص35 ـ 49.

4 ـ من أهم الكتب في تاريخ الليبرالية، انظر: Harold Laski, **The Rise of European Liberalism: An Essay in Interpretation** (London: Unwin Books, 1962; 1st edition in 1936); Charles Forcey, **The Crossroads of Liberalism** (New York: Oxford University Press, 1961); C. P. Macpherson, **The Political Theory of Possessive Individualism: Hobbes to Locke** (New York: Oxford University Press, 1962), and I. T. Hobhouse, Liberalism (New York: Oxford University Press, 1964).

في السياسة هي المقابل للرأسمالية في الاقتصاد. وعلى سبيل المثال: لم تكن ممارسة حق التصويت في الانتخابات العامة للجميع أو دون قيود؛ بل كان مقيداً بنصاب مالي وبدرجة من التعليم أو بأحدهما في الدستور الأمريكي ودساتير كافة الولايات[5]، وكان التبرير «الليبرالي» لهذا القيد هو أن حق التصويت ينبغي قصره على الذين يستطيعون التعبير عن المصالح العامة وحمايتها، وأن الملكية أو الثروة هى التي تربط الإنسان ببلده، وأن الأغنياء الذين يدفعون الضرائب ويتحمّلون الأعباء العامة هم الأكثر قدرة على التعبير عن مصلحة المجتمع.

وظلَّ حق التصويت قاصراً على الطبقة العليا حتى الثلث الأول من القرن التاسع عشر، وكانت سويسرا هي أول دولة طبقت حق الاقتراع العام للرجال عام 1830، وتلتها فرنسا عام 1848، فألمانيا عام 1871، ثم سائر الدول الأوروبية الأخرى. واتخذ مسار حق الاقتراع العام للمرأة مساراً مختلفاً، فكان أول من منحها هذا الحق دستور ولاية وايمونغ Wymong الأمريكية عام 1869[6]. وأخذت النرويج زمام المبادرة في أوروبا؛ حيث أعطت هذا الحق للمرأة عام 1907، فأستراليا عام 1914، والدنمارك 1915، وكل من السويد والولايات المتحدة عام 1920 وإنجلترا عام 1928، وتركيا 1934 ونيوزيلندا 1940، وفرنسا 1944، وكما كان الشأن بالنسبة للرجال؛ فإن حق الاقتراع للمرأة كان مقيداً بنصاب مالي أو التعليم أو السن، ففي حالة إنجلترا كان حق التصويت في البداية للنساء فوق الثلاثين عاماً.

نشأت الليبرالية تعبيراً عن واقع اجتماعي جديد وهو ظهور السوق الرأسمالي، وعندما أكد مفكروها على مفهوم الحرية، فإنهم لم يقصدوا أن تكون هذه الحرية للجميع بل قيدوا حق ممارستها بالملكية الفردية.

لقد قامت الليبرالية على أولوية قيمة الحرية على أساس أن ممارستها هي آلية تحقيق الإنسان لذاته، وأنها جزء من الطبيعة البشرية، فالإنسان يحقق ذاته من خلال ممارسته للحرية في المجالين الاقتصادي والسياسي، وأن ممارستها تُشجع اطلاق قُدرات البشر وامكاناتهم المتنوعة. يتحقق ذلك في

5 ـ واستمر تطبيق بعض هذه القيود حتى مطلع الستينات من القرن العشرين.

6 ـ منحت نيوزيلندا حق التصويت للمرأة في الانتخابات البلدية عام 1892.

المجال الاقتصادي من خلال حرية السوق وضمان المنافسة وآلية التوازن بين العرض والطلب بحيث يصبح السوق ساحة التنافس بين منتجي السلع والخدمات لتقديم أفضل جودة بأقل سعر، وفضاء للمستهلكين يختارون فيه بين السلع والخدمات؛ التي يحتاجون إليها. وتتحقق في المجال السياسي من خلال التعددية السياسية والمنافسة بين الأحزاب على أصوات الناخبين، وتكون الانتخابات هي آلية تحديد تفضيلات الناخبين واختياراتهم.

وفي تعبير آخر: تقوم الليبرالية على أساس ضمان حرية الاختيار للناس، ونقلت مفهوم حرية المستهلك من مجال الاقتصاد إلى مجال السياسة، فكما تبّنت نظاماً اقتصادياً يقوم على المنافسة، المستهلك فيه هو السيد الذي يختار بين السلع والخدمات المتنافسة وفقاً لقوانين حرية السوق والعرض والطلب؛ فإنها تبنّت نظاماً سياسياً يقوم على حرية الاختيار بين الأحزاب والاتجاهات السياسية. ووفقاً لهذا التصور فإن المجتمع يتحرك استجابة لتفضيلات واختيارات المستهلك، فرجال الأعمال يتحركون وفقاً لتفضيلات المستهلك، كما يعبر عنها السوق وحركة البيع، والسياسيون يتحركون وفقاً لتفضيلات المستهلك نفسه، كما يعبّر عنها السلوك الانتخابي والتصويت، وهكذا فكما يوجد السوق الاقتصادي يوجد أيضاً السوق السياسي[7].

لم يكن التزاوج بين الليبرالية والديمقراطية بالأمر اليسير، بل كانت له مشاكله، وذلك لأن الديمقراطية الليبرالية قامت فلسفياً على افتراضين أساسيين: الأول هو السعي إلى تعظيم المنافع الفردية والثاني هو السعي إلى تعظيم القدرات الفردية، واعتور كل منهما أوجه قصور على المستوى النظري، كما أن تطور النظام الرأسمالي في الواقع جعل من تحقيقهما أمراً غير ممكن[8].

7 - Anthony Downs, **An Economic Theory of Democracy** (New York: York: Harper and Row, 1957).
انظر بحثاً يقارن فيه بين سوق التمثيل السياسي وسوق الأسهم والسندات، والتأثير المتبادل بينهما.
Robert L. Perry and John D. Robertson, “Political Markets, Ponds Markets and the Effects of Uncertainty: A Cross National Analysis”, **International Studies Quarterly**, Vol.42 (1998), pp.131-160.

8 - C. P. Macpherson, Domestic Theory (Oxford: Clarendon Press, 1973), pp.3-23.

أما الافتراض الأول ـ وهو **تعظيم المنافع الفردية** ـ فيعني أن الديمقراطية الليبرالية توفّر للإنسان قدراً من حرية الاختيار، أكبر مما يتيحه أي مجتمع غير ليبرالي، ومن ثم فإنها تعظم استفادته ورضاءه عن النظام الذي يعيش في كنفه، وأنها تحقق ذلك بشكلٍ متساوٍ؛ فلكل فرد القدر نفسه من حق التمتع بحرية الاختيار. ويستند ذلك الافتراض إلى أفكار المدرسة النفعية، التي ارتبطت باسم الفيلسوف الإنجليزي جيرمي بنثام (1748 ـ 1832)، ينطلق من الصورة التي سادت عن الإنسان من جون لوك (1632 ـ 1704) إلى عالم الاقتصاد والفيلسوف الأسكتلندي جيمس ستيوارت مل (1773 ـ 1836)، والتي يبدو فيها ـ أي الإنسان ـ أساساً كمستهلك. وإن سلوكه الرشيد يتمثل في سعيه إلى الامتلاك كوسيلة لإشباع رغبته في الاستهلاك والتمتع. ووفقاً لهذه الصورة فإن تعظيم الفردية هو هدف المجتمع والتبرير الأسمى له، وإن المجتمع الأفضل هو المجتمع الذي يحقق أكبر قدر من المنافع. والذي تسوده علاقات تعاقدية بين أفراد أحرار، يعمل فيه كل منهم للحصول على عوائد ومنافع أكبر. وهكذا، تصبح الملكية هي محور إنسانية الإنسان، والاقتناء هو موتور الحركة الاجتماعية، ويغدو الإنسان هو «الفرد» «المتملك» «المستهلك»، ومن ثَمَّ أصبحت القيمة الأخلاقية الكبرى في الفكر الليبرالي هي المنافع الفردية وتعظيمها.

لم يكن التزاوج بين الليبرالية والديمقراطية بالأمر اليسير، بل كانت له مشاكله، وذلك لأن الديمقراطية الليبرالية قامت فلسفياً على افتراضين أساسيين: الأول هو السعي إلى تعظيم المنافع الفردية والثاني هو السعي إلى تعظيم القدرات الفردية.

وأما الافتراض الثاني وهو ـ **تعظيم القدرات الفردية** ـ وتحديداً قدرة الإنسان على استخدام ملكاته وتنمية مواهبه ـ فإنه لا يركز على صورة الإنسان «المستهلك للمنافع»؛ ولكن صورة الإنسان الفاعل المتمتع بخصائصه الإنسانية، والقادر على التفكير الرشيد والتعبير عن الرأي والعواطف والمشاعر. ووفقاً له لم يعد الإنسان مستهلكاً فحسب، ولم يعد مصدر سلوكه هو الابتعاد عن الألم والرغبة في اللذة؛ بل يصبح سلوكه المحقق للذات هو سلوك الكائن العاقل، الذي يسعى لتحقيق أهدافٍ اجتماعية وأخلاقية أسمى.

ومِنْ تعارُضِ تعظيم المنافع الفردية من ناحية، وتعظيم القُدرات الفردية من ناحية أُخرى ـ أي التعارض بين صورة الإنسان في الافتراضين السابقين ـ برزت مشكلة التناقض الداخلي في بنية فكر الديمقراطية الليبرالية، وارتبط بذلك تناقضٌ بنيوي آخر بين الفكرة الليبرالية التي تستند إلى مبدأ الحرية الفردية، والديمقراطية التي تنهض على مبدأ السيادة الشعبية، وتدريجياً ازداد وزن «المقوم الليبرالي» على «المقوم الديمقراطي» في الممارسة[9].

2 ـ الليبرالية الاقتصادية: التناقضات البنيوية في النظام الرأسمالي

يثير تطور النظام الرأسمالي من القرن التاسع عشر وحتى الآن قضية التناقض في بنية النظام، بين القدرات المتعاظمة على إنتاج السلع والخدمات، وحدود الطلب الفعلي على استهلاكها، على أساس أن القدرة الشرائية للمستهلكين لا تنمو بدرجة نمو القدرة على الإنتاج نفسها. وقد أدى هذا التناقض إلى دخول النظام الرأسمالي في سلسلة من الأزمات الدورية، التي كان من أبرزها أزمة الكساد العالمي في عام 1929، وأزمة الاقتصاد الأمريكي في عام 1970، الذي أدى إلى التخلي عن بعض ترتيبات بنود برايتون وودز، وتحويل النظام النقدي العالمي المرتبط بالذهب إلى سعر الصرف العائم أو المرن الذي يرتبط بأسعار صرف العملات[10]، والأزمة الآسيوية في 1997 والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في 2008 ـ 2011. بدأت هذه الأزمة الأخيرة بانفجار الفقاعة العقارية وأزمة الرهونات في الولايات المتحدة، والتي سرعان ما امتدت إلى القطاع المصرفي وسوق المال الأمريكي، الأمر الذي أحدث زلزالاً في بورصات الدول الصناعية الكبرى، والاقتصاد العالمي بأسره.

9 ـ أبو بكر عبد الرازق، «الديمقراطية الليبرالية بين النخبوية والشعبوية: دراسة في أسباب صعود التيار الشعبوي في أمريكا وتداعياته»، سياسات عربية، الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 26، مايو 2017، ص 67.

10 ـ انظر تحليلًا لهذه الأزمة وتداعياتها لعالم الاقتصاد البرازيلي الشهير دوس سانتوس في:
Theotonio Dos Santos, The Crisis of Contemporary Capitalism, *Latin American Perspectives* Vol. 3, No. 2, (Spring, 1976), pp. 84-99.

جاءت هذه الأزمة محصّلة لتطبيق سياسات «توافق واشنطن Washington consensus»، وسياسات الليبرالية الجديدة، التي تخلّت عن أفكار الاقتصادي الانجليزي جون مايندر كينز (1883 ـ 1946)، الداعية إلى قيام الحكومات بالتدخل في وضع القواعد المنظمة للأسواق والحياة الاقتصادية وإقامة دولة الرعاية، إلى أفكار الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان (1912 ـ 2006) ومدرسة شيكاغو، التي أعلت من قيمة دور «السوق المحررة من القيود»، بحجة أن الأسواق قادرة على مواجهة الاختلالات التي تتعرض لها، وتصحيح نفسها دون تدخل حكومي[11].

يثير تطور النظام الرأسمالي من القرن التاسع عشر وحتى الآن قضية التناقض في بنية النظام، بين القدرات المتعاظمة على إنتاج السلع والخدمات، وحدود الطلب الفعلي على استهلاكها.

ومع تطور الأسواق المحررة من القيود والنمو المتزايد لرؤوس الأموال والحاجة إلى تشغيلها، اتبعت البنوك وشركات الأموال الأمريكية سياسات تيسير فرص الاقتراض العقاري، وخصوصاً شراء المنازل التي تعد حلم الطبقة الوسطى الأمريكية. فتم تغيير شروط الإقراض والتغاضي عن معايير الائتمان الآمن، فأصبحت «القروض سهلة» و«الأموال رخيصة»، واندفع أبناء الطبقة الوسطى للاستفادة من هذه الفرصة، وتضاعفت أسعار العقارات خلال الفترة 2000 ـ 2006 ووصف رالف نادر تلك القروض العقارية بأنها «رأسمالية نوادي القمار»[12]، وعندما انفجرت الفقاعة العقارية وتهاوت أسعار المنازل؛ اكتشف مشتروها أنهم مدينون بمبالغ وأقساط تفوق قيمة العقارات التي يمتلكونها. لقد أدت حركة الأسواق المحررة من كل قيد بشركات الأموال، وشركات الوساطة والخدمات المالية وشركات التأمين إلى ابتكار أدوات مالية جديدة «المشتقات المالية»

11 ـ أولريش شيفر، انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود، ترجمة عدنان عباس علي، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: 2010)، ص 31 ـ 79.

12 ـ جويس البلبي، الرأسمالية ثورة لا تهدأ، ترجمة رحاب صلاح الدين، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة: 2014)، ص 451 ـ 452.

وقيام البنوك بنقل ديونها إلى شركات مسجلة في «الواحات الضريبية»، وإعادة بيع الديون أكثر من مرة، مما أدى إلى غياب أكبر لقواعد الإفصاح والشفافية، وزيادة نسب المخاطرة على استقرار النظام الرأسمالي، وهو ما أدى في النهاية إلى نشوب الأزمة، واضطرار الحكومة الأمريكية إلى التدخل للتقليل من آثارها والخروج منها، من خلال برامج للانتعاش الاقتصادي في ظل ادارة الرئيس «باراك أوباما»[13].

وجاء عالم الاقتصاد الفرنسي توماس بيكيتي (1971 ـ) ـ في كتابه عن رأس المال في القرن الواحد والعشرين ـ ليحسم الجدل حول أسباب هذه الأزمات، فذكر أن السبب الرئيس يعود إلى التفاوت بين نصيب رأس المال ونصيب الأجور من الدخل القومي، وأن النظام الرأسمالي تطور بالشكل الذي حقق زيادة مطردة في نصيب رأس المال مقارنة بنصيب الأجور[14]. وإن نصيب رأس المال لا يزيد فقط على نصيب الأجور؛ بل إن نسبة زيادته في حالة الواحد في المائة الأكثر ثراءً تفوق نسبة النمو الاقتصادي. قدم بيكيتي تحليلاً علمياً كمياً لنمو النظام الرأسمالي وتوزيع الدخل، بالتركيز على التمييز بين الدخل المتولد عن الثروة والدخل المتولد عن العمل، ووصل إلى أن التفاوت في توزيع الدخل بين رأس المال والعمل هو سمة بنيوية لصيقة بالنظام. وأن آليات السوق تؤدي إلى مزيد من التفاوتات في توزيع الدخل، وأن التفاوت الاجتماعي وعدم التكافؤ ليستا قضيتين أخلاقيتين فحسب؛ وإنما نتيجتان أثبتهما البحث العلمي، وأن النظام

13 ـ انظر تفاصيل ذلك في: ألفريد ايكس الابن، الاقتصاد العالمي المعاصر منذ 1980، ترجمة أحمد محمود، (القاهرة: المركز القومي للترجمة: 2014). أولبريش شيستر، انهيار الرأسمالية: أسباب الاخفاق واقتصاد السوق المحررة من القيود، ترجمة عدنان عباس، (الكويت: عالم المعرفة 2010). ص 197 ـ 205.

14 ـ تكرر هذا المعنى في كثير من التحليلات الاقتصادية بناءً على دراسة إحدى الدول في فترة زمنية ما، انظر على سبيل المثال: باتريك أرتو وماري بول ثيوار، الرأسمالية في طريقها لتدمير نفسها، ترجمة سعد الطويل، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية: 2008)، ص 17 ـ 21. الجديد الذي أضافه بيكيتي هو اثباته لهذا الرأي بناء على تحليل لتطور إحصاءات نصيب رأس المال والأجور على مدى قرنين من الزمان.

الرأسمالي يدعم الاتجاه نحو تركز الثروة في أيدي القلة التي تسيطر على القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي[15].

وإضافة إلى ما وصل إليه بيكيتي من أن التفاوت بين عائد رأس المال وعائد العمل والأجور، والاتجاه إلى تركيز الثروة هما سمتان لصيقتان بالنظام الرأسمالي؛ فقد ظهر تناقضٌ جديد بين «عولمة رأس المال» ومفهوم «الدولة الوطنية»، وازدياد الشقة بين الأسواق الاقتصادية والأسواق السياسية[16]؛ فبينما اتجهت الأسواق الاقتصادية إلى مزيد من التدويل internationalization أو trans-nationalization والعولمة، وأصبحت الشركات الكبرى تخطط لسياسات الإنتاج والتسويق على مستوى العالم؛ ظلت الأسواق السياسية تدور أساساً في فلك مفهوم الدولة والسيادة الوطنية.

ثانياً: نقد الديمقراطية الليبرالية

في التطبيق: اتسمت نظم الديمقراطية الليبرالية في القرن العشرين بعدة سمات؛ ففي المجال السياسي يقوم نظام الحكم على تمثيل المواطنين من خلال انتخابات حرة ودورية، ومشاركتهم في الحياة السياسية من خلال الأحزاب وهيئات المجتمع المدني، فضلاً عن الإسهام في الانتخابات العامة بالترشح والتصويت، والفصل بين السلطات بحيث تراقب كل سلطة الأُخرى وتحدُّ منها، والتعددية السياسية؛ بحيث تقوم الأحزاب السياسية بالدور الرئيس في تقديم البرامج والسياسات المختلفة؛ ليختار الناخبون من بينها في الانتخابات العامة. وفي المجال الاقتصادي يقوم النظام على مبادئ مماثلة، تمثلت في: حماية المنافسة ومنع الاحتكار، وتنظيم شروط دخول الأسواق

اتسمت نظم الديمقراطية الليبرالية في القرن العشرين بعدة سمات؛ ففي المجال السياسي يقوم نظام الحكم على تمثيل المواطنين من خلال انتخابات حرة ودورية، ومشاركتهم في الحياة السياسية من خلال الأحزاب وهيئات المجتمع المدني.

15 ـ إبراهيم نوار، نظرية توماس بيكيتي في تشريح النظام الرأسمالي، كراسات المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد 7، نوفمبر 2014، ص 4 ـ 6، 27 ـ 42.

16 ـ فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، العدد 147، مارس 1990، ص 93 ـ 106.

والخروج منهـا، وقواعد الاندماج والاستحـواذ، وكان التصـور أن هذه المبادئ والترتيبات في السياسة والاقتصاد سوف تضمن الحريات السياسية والاقتصادية لأكبر عدد من الأفراد، وعبّر ميلتون فريدمان عن هذا المعنى في قوله: «إن نمط التنظيم الاقتصـادي الذي يوفـر الحريـة الاقتصادية بصورة مباشـرة ـ ألا هو الرأسمالية التنافسية ـ يوفر أيضاً الحرية السياسية؛ لأنه يفصل القوة الاقتصادية عن القـوة السياسية، وبهذه الطريقـة يتمكن من تحقيق التـوازن والتعاون بين الاثنين»[17]؛ ولكن الرياح أتت بما لا تشـتهيه السفن؛ فلم يتحقق ذلك في الواقع وتعرضت الليبرالية لانتقادات عديدة يمكن إيجاز أهمها فيما يلي[18]:

1 ـ ازدياد التفاوت الاجتماعي وتراجع العدالة

إن افتراض قدرة النظام الليبرالي على تعظيم منافع الأفراد بشكل متكافئ أصبح محل شك، وذلك في ضوء نمط توزيع المـوارد والثروات في المجتمع الرأسمالـي؛ ففيه يقوم السـوق بتوزيع المنافـع بحسب القـدرة الاقتصادية للأفراد، وحجم ما يسيطرون عليه من موارد، وليس وفقاً لأنشطتهم وجهودهم، ودعم ذلك التراجع التدريجي للمنافسة الحرة في السوق، وبروز الشـركات الاحتكارية العملاقة.

كانت هذه النقطة هي أحد المحـاور الرئيسة لكتـاب بيكيتي عن تطور النظـام الرأسمالي،كمـا ورد سلفاً، والذي أشـار فيه إلى أنه فـي الولايات المتحدة تستحوذ 25% من العائلات الأكثر ثراءً على 87% من إجمالي ثروة المجتمع[19]، وفي ألمانيا يمتلك الـ 10% الأكثر ثراءً 60% من ثروة المجتمع[20].

---

17 ـ روبرت رايش، الرأسمالية الطاغية والتحولات في قطاع الأعمال والديمقراطية والحياة اليومية، ترجمة علا أحمد اصلاح، القاهرة، الدار الدولية للاستشارات الثقافية (بدون تاريخ)، ص1.

18 ـ Bernd Reiter, **The Crisis of Liberal Democracy and the Path Ahead**: Alternatives to Political Representation and Capitalism, (Florida: University of South Florida: 2017).

دعا معهد بروكنجز الأمريكي لحركة نقاش في يناير 2019 لبحث أزمة هذه النظم. انظر تعليقاً لأحد المشاركين في هذه الحلقة: أحمد جلال، «عصر أفول الليبرالية الجديدة»، المصري اليوم، 2019/2/4.

19 ـ إبراهيم نوار، مرجع سابق، ص 4.

20 ـ أولريش شيفر، مرجع سابق، ص 10.

وبحسب تقرير لمنظمة «أوكسفام» في يناير 2019، فإن 1% من أكثر أثرياء العالـم، يمتلكون 82% من إجمالي الثـروة العالمية، وأنه منـذ عام 2010 فإن ثروات كبار الأثرياء زادت بمعدل 13% سنوياً؛ أي ست مرات أسرع من زيادة أجور العمال، وارتبط ذلك بزيادة عدد أصحاب المليارات، كما ارتبط بفوارق صارخة في الدخول[21]. لذلك، لم يكن من المستغرب أن يحذر بيكيتي من تداعيات انزلاق العالم إلى وضعٍ تتحكم في مقاديره «أوليغارشية» محدودة العدد. فبحسب تحليله فإن تطور النظـام الرأسمالي يدعم الاتجـاه نحو التفـاوت الاجتماعي وتركيز الثروة، فيشـير إلى أن نصيب نسبة الواحد في المائة الأكثر ثراءً في المجتمع الأمريكـي ازداد مـن 8% مـن النـاتـج المحلـي الإجمالي لعام 1970 إلى نسبـة 17% لعام 2010، وأن متوسـط الدخل الحقيقي لهـذه الأقلية الأكثر ثراءً ازداد خـلال سنوات الأزمـة المالية العالمية (2008 ـ 2011) بنسبـة تراكميـة قدرهـا 11.2% مقارنـة بنسبة 0.4% لبعض الشـرائح الاجتماعية الأخرى، وأنـه في العقد الأول مـن القرن الحالي فإنها استحوذت على 75% من إجمالي الزيادة في الدخل. ويجادل بيكيتي بأن هنـاك تركيزاً إضافياً للثروة في داخل فئة الواحـد في المائة نفسها فقد حصل 10% فقط منها على 95% من تلك الزيادة.

إنّ افتراض قدرة النظام الليبرالي على تعظيم منافع الأفراد بشكل متكافئ أصبح محل شك، وذلك في ضوء نمط توزيع الموارد والثروات في المجتمع الرأسمالي؛ ففيه يقوم السوق بتوزيع المنافع بحسب القدرة الاقتصادية للأفراد.

2 ـ المفارقة بين الحقوق والقدرات

افترضت الليبرالية القُدرة المتساوية للبشر على ممارسة حرياتهم؛ ولكن نظم الديمقراطية الليبرالية لم تنشئ المعطيات والشروط المادية التي تضمن تحقيق ذلك، فمـن الناحية النظرية فـإن كل «حرية» مـن الحريات تتضمن جانبين: جانب «الحق» الذي ينص عليه القانون، وجانب «القدرة» التي توفرها

21 ـ Reward Work, not Wealth,. Public Good or Private Wealth, Oxfam Briefing Paper., January 2018-2019.

الظروف الاجتماعية ونمط توزيع الموارد. فكم من حريات نصّت عليها القوانين؛ ولكن القدرات اللازمة لممارستها ظلت رهينة شريحة محدودة من المواطنين، ومن ثم برزت المفارقة بين الحريات التي بشّرت بها الليبرالية، وتوزيع القدرات على المواطنين المترتب على نمط توزيع الموارد في النظام الرأسمالي.

انطلق هــذا التمييز من أن الحريــة ليست مجرد حــق؛ وإنما هي قدرة، ومعنى هذا أن أي حق لا يمكن ممارسته دون امتلاك الإنسان القدرة على تلبية متطلباتــه والوفاء بشــروطه. وعلى سبيل المثــال: في دولة ناميــة قد ينصّ دستورها على حق كل مواطن في التملك، وأن الملكية الفردية مُصانة لا يجوز المساس بها، ولكن هذا الحق القانوني المتاح نظرياً لكل مواطن لا يمارسه الجميع؛ لأنه يتطلب قدرات لا تتوافر لديهم، وينطبــق الأمر ذاته على حرية السفر إلى الخارج، أو حرية تكوين الجمعيات.

ويعــود إدراك هذا التمييز بين «الحــق» و«القدرة» إلــى الدراسة الرائدة للسير إيزايا برلين (1909 ـ 1997)، في نهاية الخمسينيات من القرن العشرين بعنوان «مفهومان للحرية»، والتي أشارت إلى أن العبرة في فهم الحرية لا يتوقف عنــد التعريفات الدستوريــة والقانونيــة، أو على الإجــراءات النظرية الخاصة بممارستها؛ وإنما من الضروري إدخال عنصر القدرة على ممارستها[22].

3 ـ حدود التعددية السياسية وتضييق دائرة الاختيار

ألقــت الممارسة في نظــم الديمقراطيــة الليبرالية ظلالاً من الشــك حول التعددية الاقتصادية والسياسية، التي عدَّتها الليبرالية سمةً رئيسةً لمجتمعاتها. في هذا الاطار أشار عالم الاجتماع السياسي الأمريكي س. رايت ميلز (1916 ـ 1962) إلى أن التعددية الوظيفيــة والبنائية بين نخب المجتمــع الأمريكي تُخفي وراءها وحدةً في المصالح والاهداف، بما يمثل رابطة قويــة فيما بينها، فيما سماه نخبة القوة Power Elite، التي تتكون من النخب العسكرية والسياسية والاقتصادية[23].

22 ـ Isaiah Berlin, **Two Concepts of Liberty** (Oxford: Clarendon Press, 1958).

23 ـ انظر في نقد واقع التعددية في النظام الرأسمالي:

=

ووجه الفيلسوف الأمريكي «هربرت ماركوز» (1898 ـ 1979)[24] نقداً مماثلاً بشأن المفهوم الليبرالي لحرية الاختيار في كتابه «الإنسان ذو البعد الواحد»[25]، الذي أشار فيه إلى تضييق العالم السياسي للإنسان، وتقييد مساحة الحوار ومجال الاختيار أمامه، ومفاد هذا الرأي أن جوهر الحرية ـ الذي دافعت عنه الليبرالية ـ هو الحق في الاختيار بين بدائل متنوعة، فإذا لم تكن التعددية ممثلة لتصورات ومسارات متباينة لقراءة الواقع وطرح السياسات؛ فإنها تصبح تعددية شكلية، لا تقدم اختيارات أو بدائل حقيقية، وتكون ممارسة الاختيار شكلياً وهامشياً.

وجه الفيلسوف الأمريكي «هربرت ماركوز» نقداً مماثلاً بشأن المفهوم الليبرالي لحرية الاختيار في كتابه «الإنسان ذو البعد الواحد»، الذي أشار فيه إلى تضييق العالم السياسي للإنسان، وتقييد مساحة الحوار ومجال الاختيار أمامه.

ورأى ماركوز أن ازدياد نفوذ أدوات الإعلام والإعلان الجبارة، وسطوتها على المجتمع الجماهيري الأمريكي أسهم ـ بشكلٍ واضح ـ في تقييد التعددية وحرية الاختيار؛ فقد كان من شأن ازدياد نفوذها التأثير في تكوين الآراء ووجهات النظر وتوجيهها، والتحكم في التفضيلات الشخصية والأذواق، وهو ما وصفه الصحفي الأمريكي الشهير والتر ليبمان (1889 ـ 1974) بدور الإعلام في «صنع الموافقة» والفيلسوف الأمريكي المعاصر ناعوم تشومسكي (1928 ـ...) بـ«غسيل الأدمغة في أجواء الحرية». لقد تمكنت الآلة الإعلامية ـ الإعلانية ـ الرهيبة من تشكيل الأفكار، وإيهام الناس باحتياجات غير حقيقية، وتنمية الاعتقاد لديهم بأنها ضرورية ولازمة، ولم يعد الاستهلاك مرتبطاً باحتياجات حقيقية للإنسان؛ بل أصبحت إحدى وظائف الإعلان خَلْق الحاجة، وتنمية الشعور بضرورتها وأهميتها. وعندما نربط بين ازدياد سطوة الإعلام والإعلان،

= Charles Wright Mills, **The Power Elite** (New York: Oxford University Press, 1959); R. Pwolff, **The Poverty of Liberalism** (Boston: Beacon Press, 1968), and William E. Connolly, (Ed.), the Bias of Pluralism (New York: Atherton Press, 1969).

24 ـ ولد ماركيوز في ألمانيا وهاجر إلى الولايات المتحدة في عام 1934 إبّان فترة الحكم النازي.

25 ـ Herbert Marcuse, **One-Dimensional Man: Studies in the Ideology of Advanced Industrial Society** (Boston: Beacon, 1964).

وسعْي الشـــركات الكبرى والعابرة للحدود المنتجة للسلع إلى زيادة توزيعها، وبتطور ممارسات المجتمع الاستهلاكي في عصر العولمة؛ فإن مساحة الاختيار الواعي الذي يمارسه الإنسان تتضاءل تدريجياً؛ بينما تزداد مساحة الشـــعور الزائف بالحاجة، وبالضغوط النفسية التي تمارسها تلك الأجهزة.

دعَّم من هذا الاتجاه التقدّمُ الهائل فـــي أدوات التواصل الاجتماعي على الشبكة العنكبوتية، وقيام الشـــركات المالكة لها بجمع عشرات الملايين من البيانات والمعلومات الشخصية عن البشر، وبيعها لشركات التسويق التجاري والأحزاب السياســـية، التي تسعى للتأثير على التوجهـــات والتفضيلات، وبرز ذلك في جلسات الاستماع التي أجراها الكونجرس الأمريكي مع قيادات شركة «فيسبوك» عام 2018 بشأن تجاوزات الشركة في هذا الشأن.

كان من مظاهـــر «تضييق العالـــم السياسي» و«تقييد حريـــة الاختيار»: التطور الذي لحق بالأحزاب في دول الديمقراطيـــة الليبرالية الراسخة؛ فقد تراجعت الاختلافات الرئيسة بين برامج الأحزاب الكبيرة فيها، وزادت مساحة الاتفاق بينها بشأن القضايا الرئيسة في المجتمع، وانحصرت الاختلافات بينها في أمـــور تفصيلية تتعلق بـــالأدوات والأساليب. وترتب على هـــذا أنْ أصبحت شخصية المرشـــح وجاذبيته وقدرته علـــى التواصل مع الناخبيـــن هي العامل الأكثر أهمية مقارنة ببرنامج الحزب الذي يمثله.

لم يعـــد جوهر المنافسة فـــي الحمـــلات الانتخابية: المقارنة بيـــن البرامج والسياسات المقترحة من كل حزب؛ بل غدت العوامل الشخصية المتعلقة بالسمات الكاريزمية للمرشح هي العنصر الرئيس، ولم يعد المرشح يخاطب أعضاء الحزب وأنصاره؛ بل ملايين المشـــاهدين عبر شاشات التلفاز في داخل الدولة وخارجها، وكان من شأن ذلك إضعاف دور الحزب؛ نتيجة تلاشي الحدود بين أعضاء الحزب وكوادره ومؤيديه من ناحية، والجمهور العام من ناحية أخرى[26].

وارتبط ذلك بالتغيّر في شكل الحملات الانتخابية من منافسة بين قيادات

26 ـ رينيه لوفيفر، هل الأحـــزاب مهددة بالـــزوال؟ **مجلة لوموند دبلوماتيك**، مايـــو 2010، الطبعة العربية، ص 11.

وبرامج وشعارات حزبية، إلى حملات تسويقية احترافية يديرها خبراء التسويق السياسي والدعاية والاتصال، فتراجع دور القيادات والكوادر الحزبية لحساب «المتخصصين» و«الخبراء المحترفين»، الذين يخططون للمرشحين كل حركة وسكنة، ويقومون بإعداد الخطب والتصريحات الصحفية لهم، وتدريبهم على التصرف في المؤتمرات الانتخابية.

واتسمت هذه الأحزاب بقدْرٍ من الجمود الفكري وعدم تجديد برامجها وخطابها السياسي، وعجز الطبقة السياسية عن اقتراح الحلول اللازمة للمشكلات البنيوية التي واجهت الاقتصاد والمجتمع، كما لم تهتم ـ بالدرجة الكافية ـ بالقضايا الجديدة التي برزت منذ حقبة تسعينيات القرن الماضي كقضايا البيئة والنوع، والتي تبنتها في البداية جمعيات المجتمع المدني. وجاء تضمينها في برامج الأحزاب متأخراً[27].

كان من مظاهر «تضييق العالم السياسي» و«تقييد حرية الاختيار»: التطور الذي لحق بالأحزاب في دول الديمقراطية الليبرالية الراسخة؛ فقد تراجعت الاختلافات الرئيسة بين برامج الأحزاب الكبيرة فيها.

وأدى مجمل هذه التطورات إلى تراجع كبير في ثقة الناخبين ـ وخصوصاً الشباب ـ بالأحزاب السياسية وقياداتها، والنظر إلى ما تصل إليه من سياسات على أنها «مواءمات مصلحية» بين نخب السياسة والإعلام ورجال الأعمال، مما أدى إلى انصرافهم عن عضويتها أو المشاركة في أنشطتها، والاتجاه بدلاً منها إلى العمل في هيئات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية.

4 ـ التحول إلى الديمقراطية النخبوية

كان من التطورات المهمة في النصف الثاني من القرن العشرين التي أثرت على نظم الديمقراطية الليبرالية: ظهور مفهوم الديمقراطية النخبوية، وهو المفهوم الذي أشار إليه مبكراً عالم الاقتصاد السياسي الأمريكي من أصل

27 ـ وفاء علي علي داود، عوامل بناء الثقة السياسية في الأحزاب في نظم الديمقراطيات الناشئة، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2015، ص85 ـ 120.

نمساوي جوزيف شومبيتر (1883 ـ 1950)[28]، والذي كتب في مؤلفه «الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية» عام 1942، أن الديمقراطية هي آلية للمنافسة بين النخب السياسية، محذراً من ارتفاع سقف التوقعات الشعبية في النظام الديمقراطي. وكانت هذه الفكرة الأساس الذي استند إليه عدد من الباحثين الأمريكيين، الذين رأوا أن الاستقرار الديمقراطي يتطلب وجود درجة من اللامبالاة أو عدم الاكتراث السياسي Political Apathy لدى المواطنين، وأن ازدياد المشاركة الجماهيرية في العملية السياسية قد يهدد قواعد هذا الاستقرار. وعبر عالم الاجتماع السياسي الأمريكي الشهير سيمور مارتن ليبست (1922 ـ 2006) بصراحة عن مخاوفه من دخول الطبقات الشعبية ميدان العمل السياسي نظراً للاتجاهات السلطوية وغير الديمقراطية التي تنتشر بين أفرادها. وكانت محصلة تلك الأفكار إقامة نظرية للديمقراطية النخبوية، تقوم على استبعاد دور أغلبية الشعب من العملية السياسية والتقليص منه، ووفقاً لها، فإن الجماهير لا تستطيع إبداء الرأي أو الحُكم في المشاكل المعقدة التي تواجه المجتمع الحديث، والتي يتطلب فهْمُها دوراً أكبر للنخبة الأكثر تعلماً وخبرة، واعتماداً أكبر على حِكْمة أفرادها وحسن تقييمهم للأمور[29].

ترتب على هذا الفهم للديمقراطية أن معيار التمييز بين النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية يتمثل في مدى وجود تنافس بين النخب المختلفة في إطار النظام السياسي، ومن ثم ينحصر معنى الديمقراطية في إطار إجرائي؛ فالديمقراطية بالنسبة لهذه المدرسة هي طريقة لصنع القرارات تستدعي الاستجابة للرغبات الشعبية من جانب النخبة؛ أي إن الديمقراطية هي القبول بتعدد النخب في المجتمع، وحرية تكوينها وتنافسها من أجل الوصول إلى السلطة، أو هي حكم النخبة بواسطة انتخابات حرة ودورية[30].

28 ـ وُلد في النمسا وعمل لفترة في جامعتي هارفرد الأمريكية وطوكيو اليابانية، ثُم انتقل للإقامة في الولايات المتحدة عام 1932.

29 ـ انظر في النظرية النخبوية للديمقراطية وعرض أهم أفكارها وممثليها في الكتاب الرائد:
Peter Bachrach, **A Theory of Elitist Democracy** (Boston, Mass: Little Brown and Co,. 1966).

30 ـ وصف روبرت داهل هذا النظام بتعبير polyarchy، انظر:
Robert A. Dahl, **A Preface to Democratic Theory** (Chicago, University of Chicago Press, 1956), pp.63-90.

وارتبط بذلك الإقرار بالدور المتزايد للنخب الإدارية والفنية في شؤون إدارة الحكم على حساب النخب السياسية المنتخبة. وكان من مظاهر ذلك ما سماه المفكر الكندي الشهير جون كينث جالبريث (1908 ـ 2006) بالتكنوقراطية الحاكمة في أمريكا ووجود بنية تكنولوجية حاكمة Ruling Technostructure[31]، وما لقبه آخرون بأرستقراطية الخبراء Expertocracy أو بأرستقراطية العلماء Scienctocracy.

تعرض مفهوم الديمقراطية النخبوية لانتقاد رئيس، مفاده أن المثل الأعلى للديمقراطية ينهض على توسيع نطاق المشاركة الشعبية، وتطوير القدرات الإنسانية، وأن افتراضها عدم قدرة المواطن على إبداء رأي سليم في القضايا الاجتماعية والسياسية هو افتراض خاطئ وسُلطوي[32]. كما انتُقد المفهوم على أساس أنه ركز على الجوانب الإدارية والتنظيمية للديمقراطية دون جوهرها ومضمونها، متجاهلاً في ذلك القيم والغايات العظمى لمفهوم الديمقراطية. وجادل المنتقدون بأن الديمقراطية في الفكر الغربي الحديث ظهرت للدفاع عن حقوق الطبقات والفئات الدنيا والمهمشة في المجتمع، إزاء تلك الأكثر ثروة ومقدرة، وأنها عملية مستمرة لتوسيع دائرة الحقوق السياسية والاجتماعية، ونقل قوة التأثير والنفوذ إلى أكثر الدوائر الشعبية اتساعاً، وتشجيع الأفراد على المبادرة وتسيير أمورهم بأنفسهم، وتحقيق المساواة الاجتماعية بينهم.

تعرض مفهوم الديمقراطية النخبوية لانتقاد رئيس، مفاده أن المثل الأعلى للديمقراطية ينهض على توسيع نطاق المشاركة الشعبية، وتطوير القدرات الإنسانية، وأن افتراضها عدم قدرة المواطن على إبداء رأي سليم في القضايا الاجتماعية والسياسية هو افتراض خاطئ وسُلطوي.

والخلاصة: أن تقييم النظم الديمقراطية لا ينبغي أن يعتمد على وصف المؤسسات وشكلها فحسب؛ وإنما على ما تقوم به في الواقع، فالديمقراطية ليست مجرد أحزاب وانتخابات وتشكيل حكومات، أو من يحصل على النسبة

31 ـ J. K. Galbirth, **The New Industrial State** (New York: Houghton Mifflin, 1968).

32 ـ Jack L. Walker, “A Critique of the Elitist Theory of Democracy”, **The American Political Science Review**, Vol. 60, No. 2 (June 1966), pp. 285-295.

الأكبر من أصوات الناخبين؛ ولكنها أيضاً ماذا يستطيع هؤلاء الفاعلون القيام به، ومدى تمثيلهم للمصالح الاجتماعية المختلفة، وقدرتهم على تحقيقها بشكل عادل. فهي تنهض بجناحين: جناح إجرائي يتعلق بالترتيبات والمؤسسات الانتخابية والتمثيلية ونزاهتها، وجناح موضوعي يتصل بنوعية الحكم ومضمون السياسات العامة وتمكين المجتمع.

5 ـ المال السياسي

أصبحت الفضائح المالية للسياسيين من القضايا المثارة في الجدل بشأن نظم الديمقراطية الليبرالية، والحقيقة أنه رغم ما يبدو من جدة هذا الموضوع؛ فإنه موضوع قديم طرحه جيمس كير بولك (1889 ـ 1968) في كتابه الرائد بعنوان «المال والسياسة» الصادر عام 1932، والذي افتتحه بعبارة: «إن العلاقة بين المال والسياسة قد أصبحت مشكلة رئيسة لنظم الحكم الديمقراطي»، وقام بدراسة ممارسات التمويل السياسي في بريطانيا وألمانيا وفرنسا، ووصل إلى أنه لا يمكن إقامة حياة ديمقراطية سليمة طالما ظل استخدام المال في السياسة دون قيود[33]. وأشار المفكر الايطالي فلفريدو باريتو (1848 ـ 1923) في كتابه بعنوان «العقل والمجتمع» ـ الذي ألفه في عام 1916 وصدرت ترجمته الإنجليزية في 1935 ـ إلى أن دوافع التمويل السياسي تتمثل في ثلاثة: دافع مثالي كالاعتقاد في القيم العليا للحزب وأهدافه، ودافع اجتماعي كالسعي إلى مكانة اجتماعية رفيعة، ودافع نفعي كالحصول على مزايا وامتيازات[34].

33 ـ James Keri Pollock, **Money and Politics Abroad** (New York: Alfred A. Knobf, 1932), p.328.
Quoted in Dr. Kevin Casas-Zamora, Political finance and State funding systems: An overview, **Papers on Political Finance**, May 2008, p.1. Available at
http://www.ifes.org/~/media/Files/Publications/Money%20and%20Politics/Research%20and%20Publications/Reports%20and%20Papers/English/PoliticalFinanceAndStateFundingSystems_English.pdf

انظر أيضاً: عمرو هاشم ربيع (محرر)، **المال والنزاهة السياسية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2010).

34 ـ د. مارسين واليكي، التمويل السياسي والفساد، ورقة منشورة على الإنترنت ضمن سلسلة **الأوراق البيضاء للتمويل السياسي**، المؤسسة الدولية لنظم الانتخابات، يناير 2008، ص1.

ويبدو أن المال السياسي «شرٌّ لا بد منه»؛ وذلك لأن أي نشاط سياسي أو حزبي له تكلفة مالية، خصوصاً أثناء الحملات الانتخابية، ومن ثم فإنه ضرورة لا غنى عنها، ولكنه يتحول إلى مرض وانحراف عندما يتجاوز هدف الوفاء بالتكاليف المباشرة لأنشطة الحزب. وتتمثل الآثار السلبية لسوء استخدام المال السياسي في عدم التكافؤ بين الأحزاب والمرشحين في قدراتهم المالية، ومن ثم فإنه يعطى للمرشحين والأحزاب الأكثر قدرة مالية ميزة إضافية، لا تتوفر للأحزاب الأخرى، وإنه يخلق لدى المرشحين شعوراً بأن عليهم «ديْناً» ينبغي الوفاء به للشركات ورجال الأعمال المتبرعين لحملاتهم. ومن آثاره السلبية في النظم الديمقراطيات الجديدة شراء الذمم والأصوات التي قد تأخذ شكل الدفع المالي المباشر، أو سبلاً غير مباشرة؛ مثل هدايا الطعام والملابس وتعاقدات للتوظيف، كما يوجد خطر أن يكون المال السياسي أداة للاختراق الخارجي والتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

تتمثل الآثار السلبية لسوء استخدام المال السياسي في عدم التكافؤ بين الأحزاب والمرشحين في قدراتهم المالية، ومن ثم فإنه يعطى للمرشحين والأحزاب الأكثر قدرة مالية ميزة إضافية، لا تتوفر للأحزاب الأخرى.

وتزداد أهمية موضوع المال السياسي مع ما كشفت عنه تقارير الشفافية الدولية من أن الأحزاب السياسية والمجالس التشريعية تعدُّ من أكثر المؤسسات السياسية فساداً، مما يهدد المنافسة السياسية وحرية الاختيار[35]؛ فالمنافسة التي تخضع لتأثيرات المال السياسي تفقد مضمونها وجوهرها، مما دعا أغلب الدول الديمقراطية إلى إصدار تشريعات تُنظم عملية تمويل الأحزاب والحملات الانتخابية، وتراقب تنفيذها.

35 ـ د. مارسين واليكي، تنظيم السياسات: دور الإشراف الداخلي والخارجي في أوروبا، ورقة منشورة على الإنترنت ضمن سلسلة **الأوراق البيضاء للتمويل السياسي**، المؤسسة الدولية لنظم الانتخابات، يناير 2008، ص1. متاحة على رابط:
http://www.ifes.org/~/media/Files/Publications/Money%20and%20Politics/Research%20and%20Publications/Reports%20and%20Papers/Arabic/Regulating_Politics_in_Arabic.pdf
Transparency international report, available on: https: //www.transparency.lt/wp-content/uploads/2015/10/lt_political_parties_money_power_and_anticorruption_measures.pdf

ورغم وجود هــذه القوانين؛ فإنه يتــمّ التحايل عليها، ويــدل على ذلك الفضائح السياسية في الولايات المتحدة التــي نالت من الحزبين الكبيرين؛ فبالنسبة للحزب الجمهوري، كان أبرزها فضيحة التعاملات المالية المريبة مع شركة إنرون، التي أطاحت بعدد مــن كبار مساعدي الرئيس جورج بوش الابن في 2001 ـ 2002، وأدت إلى قيام لجان الكونجرس ورقابة البورصة الأمريكية بالتحقيق مع نائبه ديك تشــيني. وفي عام 2017 صرح الرئيس دونالد ترامب بأنه لن يلتزم بالقواعد الخاصة بمنع التعارض في المصالح، والتي تنص على عدم جواز قيام كبار المسؤولين بإدارة ثرواتهم خلال فترة توليهم الحكم، وأن يُودِعوها في صندوق فيدرالي يقوم بإدارتها[36].

وبالنسبة للحزب الديمقراطي فقد ثارت الشبهات حول دور جون هوانج، عضو لجنة جمع التبرعــات بالحزب، والذي ثبت أنه قام بـــ عدد 78 زيارة للبيت الأبيض من أول يوليو 1995 وحتى ديسمبر 1996، وكان مثار الاستغراب أن منصب السيد هوانج لا يسمح له بهذه العلاقة مــع الرئيس، واتضح بعد ذلك أنه كان وسيطاً في جمع التبرعات من مجموعة من الشركات الآسيوية، وأدت هذه الفضيحــة إلى استقالــة نائب رئيــس لجنة الميزانيــة بالحزب واعتراف مسؤوليه بأنه بسبب ضيق الوقت فإنهم لم يدققوا في مصادر بعض التبرعات، وفي إحــدى المرات قام الحــزب برد مبلغ 250 ألــف دولار بعد اكتشاف أن مصدره هو المقر الرئيس لشــركة كورية وليس فرع الشركة في أمريكا؛ بل وصل الأمر إلى استخدام مقر البيت الأبيض للحصول على تبرعات للحزب، وسماح الرئيس كلينتون لعدد مــن الأثرياء المتبرعين بالإقامة لليلة في عطلة نهايــة الأسبوع في غرفــة الرئيس أبراهام لنكولــن، أعقبها تناول الشاي والتقاط صور تذكارية معهم[37]. وترددت في 2015 اتهامات بأن مؤسسة كلينتون تلقت مساعدات مالية من هيئات وشركات في إيران وكندا وروسيا، في الفترة التي كانت السيدة هيلاري كلينتون تتولى فيها منصب وزير الخارجية.

36 ـ Michael Pinto-Duschinsky, **Financing Politics**: A Global View, Journal of Democracy, Volume 13, Number 4, October 2002, pp. 69-86.

37 ـ Gil Troy, **money and politics: the oldest connection**, Washington Quarterly, Summer 1997, pp. 14-31.

وهناك حالات فضائح مماثلة في الدول الأخرى؛ مثل استقالة رئيس وزراء التشيك ووزيرة البيئة في عام 1998، بعد اكتشاف قبولهما تبرعات سرية مجهولة المصدر، واتهام رئيس وزراء أوكرانيا بغسيل الأموال في عام 1999، وتنحي رئيس اللجنة اليابانية للإصلاح المالي؛ لحصوله على أموال من إحدى شركات الأعمال المصرفية في عام 2000، واستقالة وزير الدفاع الألماني رودلف شاربنج لحصوله على أموال من إحدى شركات السلاح في عام 2002، والكشف في عام 2003 عن تقديم شركة البترول الفرنسية ELF تبرعات غير قانونية للحزب الديمقراطي المسيحي في ألمانيا، بهدف تسهيل شراء مصفاة تكرير بترول بشرق ألمانيا، ودفع مصاريف طلاق الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، والتي بلغت 5 ملايين يورو. كما استخدم رجال الأعمال أموالهم في دول شرق أوروبا ـ بعد سقوط النظم الشيوعية فيها ـ لإنشاء أحزاب جديدة يترأسونها، أو تقوم بترشيحهم في المجالس التشريعية، وإقامة منابر إعلامية، حتى أصبحت بعض الأنشطة السياسية في هذه الدول مشروعات تجارية كبرى، يديرها الأثرياء الذين يتمتعون بالحصانة البرلمانية.

من الصعب عدّ الشعبوية «إيديولوجية متكاملة»، أو نسقاً منظماً من الأفكار والمعتقدات؛ فهي تمثل مجموعة متناثرة من المفاهيم ذات المنابع الفكرية المختلفة، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بنمطٍ من الممارسات غير المألوفة لترويج مبادئها في النظم الديمقراطية.

وأدى كل ما تقدم إلى تراجع الثقة trust في الأحزاب والسياسيين، وازدياد مشاعر الشك والريبة في نزاهة الأحزاب والانتخابات، وعدّ السياسة نشاطاً يكتنفه الغموض وغياب الشفافية والفساد[38].

ثالثاً: هل تقدّم الشعبوية مخرجاً للأزمة؟

من الصعب عدّ الشعبوية «إيديولوجية متكاملة»، أو نسقاً منظماً من الأفكار والمعتقدات؛ فهي تمثل مجموعة متناثرة من المفاهيم ذات المنابع الفكرية

38 ـ Manuel Castells, Rupture: The Crisis of Liberal Democracy, trans by:, Rosie Marteau, (Cambridge, Polity Press: 2018).

المختلفة، وترتبــط ارتباطاً وثيقاً بنمطٍ من الممارســات غير المألوفة لترويج مبادئها في النظم الديمقراطية.

لقد حذر أرسطو مبكراً مــن الخطر الذي تمثله العناصــر والممارسات الغوغائية «الديماغوجية»، والتي تؤدي إلى حكم الغوغاء أو الرعاع mob rule، الذي يظهر عند تدهور نظام الحكم الديمقراطي أو الدستوري. وراج التعبير في العقد الأخير من القرن التاسع عشــر، فظهر حزب الشعب ـ اشتهر أيضاً باسم الحزب الشعبي والشــعبويين ـ في الولايات المتحدة، الذي تأسس عام 1887 وتمّ حله في 1908، وكان قوامه المزارعــون الذين تضررت مصالحهم الاقتصادية، فنشأ الحزب لتمثيلها والدفاع عنها. وحركة الناردونيك في روسيا التي اعتمدت أيضاً على المزارعين الذين واجهوا وضعاً اقتصادياً مشابهاً، كما استخدم التعبير لوصف تحركات الجماهير غير المسيسة أو غير المنتمية إلى أحزاب، والتي اتسمت بمعاداة مؤسسات النظام الديمقراطي ونخبه الليبرالية، وجادلت بتمثيلها بسطاء الناس والمهمشين ومصالح الوطن[39].

وفسّر الباحثون ظهور تلك التحركات بالتحولات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها المجتمعات الغربية في هذه الفترة، والتي كان من أبرزها عملية التحضر urbanization السريعة، وانتقال أعداد كبيرة من البشــر من الريف إلى المدن، والآثار القيمية للحرب العالمية الأولى 1914 ـ 1918، والمعاهدات التي أبرمت في أعقابهــا، وخلقت الظــروف الموضوعية لظهــور الفاشية والنازية فــي ايطاليا وألمانيا، التي حملــت كثيراً من الأفكار والممارسات الشــعبوية، وهو ما شرحه ـ بشــكل ـ مبدع عالم النفس الاجتماعي إيريك فروم (1900 ـ 1980) في كتابه «الهروب من الحرية» الصادر في عــام 1944. وفي دول أمريكا اللاتينية برزت الشعبوية في سياسات الرئيس جتوليو فارجاس، الذي تولى الحكم في البرازيل خــلال الفتــرة مــن 1930 ـ 1945 و1951 ـ 1954، والرئيــس خــوان بيرون في الأرجنتين في الفترة بيــن 1945 ـ 1955[40]. ومع أن الحقــب الأخيرة من القرن

39 ـ أبو بكر عبد الرازق، مرجع سابق، ص69.

40 ـ مصطفى كامل السيد، الشعبوية: بين توسيع الديمقراطية أو تقويضها، الديمقراطية، العدد 62، إبريل 2016، ص43.

العشرين شهدت ظهور بعض الأحزاب والحركات اليمينية في عدد من الدول الأوروبية، والتي تبنت شعارات وممارسات شعبوية؛ فإنها ظلت ذات طابع هامشي. تغيّر هذا الوضع في العقدين الأولين من القرن الحالي، وحققت الأحزاب والحركات الشعبوية نجاحاً سياسياً وانتخابياً، وأصبحت عنصراً في معادلة التوازنات السياسية الأوروبية[41].

وعند تحليل الشعبوية ينبغي التمييز بين مستويين: المستوى الفكري، الذي يشير إلى مجموعة الأفكار والمعتقدات والقيم التي تتبناها الأحزاب والحركات الشعبوية، والمستوى الحركي الذي يشير إلى الممارسات، وأنماط السلوك السياسي التي ينتهجها القادة الشعبويون[42]. **فعلى المستوى الفكري** فإن الشعبوية ـ كما ذكرنا سلفاً ـ هي مجموعة انتقائية من الأفكار التي لا تنتظم في نسق فكري واحد، وبصفة عامة تمكن الإشارة إلى أربع أفكار رئيسة نجدها في الفكر الشعبوي، وهي:

لقد حذر أرسطو مبكراً من الخطر الذي تمثله العناصر والممارسات الغوغائية «الديماغوجية»، والتي تؤدي إلى حكم الغوغاء أو الرعاع mob rule، الذي يظهر عند تدهور نظام الحكم الديمقراطي أو الدستوري.

تتمثل **الفكرة الأولى** في الإيمان بوحدة الأمة / الشعب التي تستند إلى أسس دينية أو إثنية، وأن هناك مصالح عُليا واحدة لتلك الأمة / الشعب التي تتصدى الشعبوية للتعبير عنها. ووفقاً لهذه الفكرة، لا ترتبط تلك المصالح العليا للأمة / الشعب بتصويت الناخبين في الدولة، أو بالاتجاه الغالب للرأي العام فيها (وهذا ما تقوم عليه الديمقراطية الليبرالية)؛

41 ـ انظر في تفسير هذه الظاهرة:

Ronald F. Inglehart, Pippa Norris, Trump, Brexit, and the Rise of Populism: Economic Have-Nots and Cultural Backlash, *HKS Working Paper No. RWP 16-026*, 6 Aug 2016.

42 ـ انظر بصفة عامة: مرشد القبي، الشعبوية: انعاش للديمقراطية أم تهديد لها؟ المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 31، صيف 2011، ص 32 ـ 50. وقدري حفني، الشعبوية بين القادة والجماهير، مجلة الديمقراطية، مرجع سابق، ص 57 ـ 61. حنان يوسف، صعود اليمين في فرنسا: النشأة والجذور، في التقرير الاستراتيجي الخامس عشر الصادر عن مجلة البيان بعنوان «الأمة وصعود اليمين المتطرف في الغرب»، الرياض، مجلة البيان، 2018، ص 123 ـ 141.

بل إنها ذات صيرورة تاريخية دائمة وهي تعبير عن مصالح الأمة / الشعب في الماضي والحاضر والمستقبل. ويذكرنا هذا التعريف للإرادة العامة، للشعب بمفهوم جان جاك روسو الغامض عن الارادة العامة والذي استخدم لتبرير النظم المطلقة والاستبدادية، بوصف قادتها يمثلون مصالح الشعب.

وبحكم أن الشعبوية تعتمد على الأديان والإثنيات والأعراق في تعريفها للأمة / الشعب؛ فإنها تشجّع النزعات الوطنية والقومية المتطرفة، وأدى ذلك إلى تصاعد وزن مسألة الهوية في الخطاب السياسي، وازدياد صراع الهويات، حتى إن المفكر الأمريكي فرانسيس فوكاياما يرى أن «سياسات الهوية» Identity Politics أصبحت أحد العوامل الحاكمة لتفاعلات الحياة السياسية في عدد كبير من النظم الديمقراطية، وأهم تحدٍّ يواجهها، وأن باحثين آخرين وصفوا هذه الحالة من التشظي الهوياتي بتعبير «القبلية الجديدة»[43]. وتتمثل خطورة صراعات الهوية في أنها ذات طابع صفري zero sum game، وأنه لا يمكن إخضاعها لمنهج المساومة والحلول الوسط، ومن ثَمَّ فإنها تغذي مشاعر العداء وروح التعصب والشوفينية القومية والطائفية.

والفكرة الثانية هي أن الشعبوية لا تعترف بالاختلافات أو التناقضات الاقتصادية والاجتماعية، والطبقات والشرائح في داخل الأمة/الشعب، انطلاقاً من وحدة المصلحة العليا السرمدية لها، وأن الانقسام الوحيد هو بين الأغلبية من أهل الخير من البسطاء، والأقلية من الأشرار المتأثرين بمصالح وأفكار خارجية، والذين يعملون ضد مصالح الأغلبية. ولذلك أعلت الشعبوية من فكرة المؤامرة التي تهدف إلى طمس قيم الهوية الأساسية للمجتمع، والإعلاء من مصالح الأقلية الغنية، والنخب السياسية المدعومة من الخارج على حساب الفقراء والمهمشين[44].

والفكرة الثالثة هي معاداة المؤسسات السياسية والنخب القائمة عليها على أساس أن هذه المؤسسات تعبر عن مصالح الفئات العليا الأكثر ثراءً ونفوذاً في

43 ـ سمية متولي السيد، تأثيرات ضاغطة لسياسات الهوية في الدول الغربية، اتجاهات الأحداث، العدد 28، 2018، ص 50 ـ 53.

44 ـ جمال عبد الجواد، نظريات المؤامرة والحركات الشعبوية: المنطق متشابه والتغذية متبادلة، في الديمقراطية، مرجع سابق، ص 47 ـ 56.

المجتمع، والتي أهدرت مصالح الأغلبية الفقيرة، ولم توفر سُبل التمثيل لها، وحكمت عليها بالإقصاء والتهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. حتى إن النخب الليبرالية أصبحت تمثل مصدراً لتهديد القيم الوطنية.

أما **الفكرة الرابعة** فهي معاداة العولمة، بوصفها تجسيداً لمصالح النخب الحاكمة صاحبة المال والنفوذ السياسي. تنظر الشعبوية إلى العولمة والاتجاه إلى عولمة النظم الاجتماعية والثقافية، وحديث أنصارها عن «المواطنة العالمية» و«الثقافة العالمية» و«مجتمع ليبرالي عالمي» على أنها أخطار محدقة بالثقافة الوطنية للأمة / الشعب. وتصبح النخب المعولمة خطراً يهدد القيم والمصالح الوطنية.

وبحكم أن الشعبوية تعتمد على الأديان والإثنيات والأعراق في تعريفها للأمة / الشعب؛ فإنها تشجّع النزعات الوطنية والقومية المتطرفة، وأدى ذلك إلى تصاعد وزن مسألة الهوية في الخطاب السياسي، وازدياد صراع الهويات.

وعلى المستوى الحركي: ترتبط الحركات الشعبوية عادةً بشخصياتِ مؤسسيها وقاداتها، ويلعب الأفراد دوراً رئيساً فيها، بل يمكن القول: إن رواج الشعبوية اعتمد في المقام الأول على المهارات القيادية لقاداتها، أكثر من اعتمادها على صلاحية أو تماسك أفكارها؛ فالقائد الشعبوي غالباً ما يكون شخصية قادرة على التواصل المباشر مع الجماهير، وعلى إثارتها وتحريضها ودعوتها إلى الفعل المباشر، وهو يفعل ذلك من خلال مخاطبة العواطف، ودغدغة المشاعر، واستحضار التاريخ بشكلٍ انتقائي وانفعالي، والوعد بمستقبل مؤكد أفضل، وتعميق اليقين بتحقيقه، والتلاعب بعواطف الجماهير، والانتقال بها من حالة الخوف والغضب إلى حالة الابتهاج والفرح.

وذلك كله في إطار خطاب سياسي مرسل، يتسم بالتبسيط والاختزالية والإبهام والغموض، واستخدام ألفاظ «فجة» أو «فظة»، والبُعد عن اللياقة في بعض الأحيان؛ فهو لا يخاطب العقل وغير مدعم بأرقام أو إحصاءات؛ بل إنه يسعى لتعطيل ملكة التفكير لدى جمهوره؛ حتى يصبح تسليمهم للقائد وانقيادهم وراءه بلا قيود. يوظف القائد الشعبوي في خطابه أفكاراً وشعاراتٍ ترتبط بإيديولوجيات متناقضة، طالما أنها تخدم أهدافه، ولذلك وصف بعض

الباحثين هذا الخطاب بالانتهازية، فهدف القائد الشعبوي هو حشد الجماهير، والوصول إلى السُلطة مستخدماً مختلف الأساليب التي تحقق له ذلك[45].

ومن أهم أدوات القائد الشعبوي التخويف، وتضخيم شكوك الجماهير تجاه المؤسسات والنخب القائمة، وأنها لا تعبر عن مصالحهم، وتقودهم إلى مستقبل أكثر سوءًا وظُلماً، كما ينمي لديهم مشاعر الكراهية والتعصب وعدم التسامح إزاء الآخرين. وعلى مدى تاريخها، ارتبطت الشعبوية بكراهية سكان الحضر anti-urban بوصفهم الأكثر دخلاً وتعليماً مقارنة بأهل الريف، ومعاداة الأجانب anti-foreign بوصفهم دخلاء يُمثلون تهديداً لقيم المجتمع، واتخذ ذلك أحياناً مظهر معاداة السامية وكراهية اليهود anti-sematic، وفي هذا السياق، ركز القادة الشعبويون على الأخطار التي يمثلها ازدياد عدد المسلمين في الدول الأوروبية بسبب تدفق المهاجرين واللاجئين، وظهور أفكار الإسلام السياسي بينهم، وذلك لأنهم؛ يستفيدون من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة، وأنهم يُنافِسون على فرص العمل بأجور أقل، وأنهم يمثلون تهديداً لقيم الحضارة «الأوروبية المسيحية»، ومصدراً لعدم الاستقرار السياسي والأمني. يقدّم القائد الشعبوي نفسه للجماهير على أنه «ممثلٌ حصري لهم»، و«واحد منهم»، وأنه المدافع عن القيم الأصيلة للمجتمع التي تمنحه هويته وذاتيته وتماسكه، وأنه الحامي لمصالح الفقراء والضعفاء والمهمشين.

إن نجاح الحركات الشعبوية يرتبط عادةً بحسن استخدام الأفكار التي تم عرضها بواسطة زعماء ديماغوجيين، يستطيعون مخاطبة الجماهير وكسب تأييدها، واستخدام قنوات المنافسة الانتخابية الديمقراطية للحصول على وزن أكبر في المجالس التشريعية، والمشاركة في الحكم من خلال الائتلافات الوزارية. تبدو المفارقة في أن هؤلاء القادة يستخدمون الأدوات الديمقراطية، ويشاركون في حكم ديمقراطي، مع أن أفكارهم وأساليب حركتهم مناهضة لأسس الديمقراطية الليبرالية، ومن ثم فإن الشعبوية ـ في حقيقة الأمر ـ لا تمثل مخرجاً لأزمة النظام الديمقراطي؛ وإنما هي معول جديد من معاول سقوطه.

45 ـ مصطفى كامل السيد، مرجع سبق ذكره، ص 44.

ختـام:

في مواجهة هذه الأزمات والمشـكلات التي واجهت الليبرالية والرأسمالية، ظهرت عدة أطروحات هدفـت إلى تجديد فكـر الديمقراطيـة الليبرالية؛ مثل الرأسمالية الاجتماعية[46]؛ والرأسمالية الشـعبية والرأسمالية الجديدة، وإبراز فضائل نظام السوق الاجتماعي المطبق فـي ألمانيا، وأعاد الفيلسوف الأمريكي «جون رولز» الاهتمام إلـى فكرة العدالة التوزيعية وأهميتهـا لاستمرار النظام الاجتماعي وتماسكه، وذلك في كتابه «نظرية في العدالة»، كما تم إعادة تعريف علم الاقتصـاد من منظورات أُخـرى، وظهرت تعبيرات مثـل الاقتصاد الأخلاقي والاقتصاد الاحتوائي والاقتصاد الأخضر[47].

في مواجهة هذه الأزمات والمشكلات التي واجهت الليبرالية والرأسمالية، ظهرت عدة أطروحات هدفت إلى تجديد فكر الديمقراطية الليبرالية؛ مثل الرأسمالية الاجتماعية؛ والرأسمالية الشعبية والرأسمالية الجديدة.

من أهم الافكار في هذا الصدد مفهوم الطريق الثالث الـذي طرحه عالـم الاجتمـاع البريطاني انتونى جيدنز في نهايـة تسعينيات القرن الماضي فـي كتابـه بعنـوان «الطريـق الثالـث: تجديـد الديمقراطية الاجتماعيـة[48]. ويرجع المدافعون عن هذا المفهوم ظهوره إلى عدة تطورات تشمل: تراجع مفهوم دولة الرفاهية الاجتماعية وتحلل الحكومات من التزاماتها، والسقوط المروع للنظم الشـيوعية في دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي، والتحولات العميقة في مجـال التكنولوجيا الصناعيـة والادارية، وتبلور ثـورة «المعلومات

46 ـ ريتشارد سينيت، ثقافة الراسمالية الجديدة، ترجمة: عبد الرحمٰن اياس، (بيروت: دار الفارابي: 2008) ص 41 ـ 52.

47 ـ في محاولات إصلاح وتطوير الليبرالية لمواجهة الظروف الجديدة، انظر:
Arnold Kaufman, **The Radical Liberal** (New York: Atherton Press, 1968); and Kenneth M. Dolbeare and Patricia Dolbeare, **American Ideologies** (Chicago: III.: Markham, 1971), pp. 80-105. John Rawls, a theory of justice, (Harvard: Harvard university press 1971).

48 ـ أنتوني جيدنز، **الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية**. ترجمة د. أحمد زايد و د. محمد محيي الدين (القاهرة: المجلـس الأعلى للثقافة، 1999). انظر دراسـة تحليلية في تأصيل هذا المفهوم في: السيد ياسين. الطريق الثالث إيديولوجية سياسية جديدة، مجلة السياسة الدولية، مصر، العدد 195، يناير 1990، ص 60 ـ 72.

الكبيرة» big data، والتقدم في أدوات الاتصالات والرقمنة digitalization، أضف إلى ذلك الأزمات والمشكلات التي واجهت نظُم الديمقراطية الليبرالية السابق شرحها. وترتب على ذلك؛ ازدياد المطالبة بمراجعة أفكار «الليبرالية الجديدة» والأسواق المُحررة من القيود، والدعوة إلــى دور أكبر للدولة في وضع القواعد المُنظمة لحركة الأسواق.

ويجادل أنصار المفهــوم بأنه ليس استرجاعاً لفكــر سابق، وأنه يتجاوز أفكار اليمين واليسار بأشكالهما التقليديــة والجديدة، وأن هدفه هو تقديم حلول عملية مبتكرة لتحديات اليوم والغد. ووفقاً لهذا الفكر، فإن الدولة تقوم بــدور متميز، فــلا هي «الدولــة الحارســة» ولا هــي «الدولــة المسيطرة المتسلطة»؛ ولكنها الدولة التي تتدخل لإقامة التوازن العام في المجتمع بين الحقوق والواجبات، وبين الحريات الفردية والمسؤولية الاجتماعية. إن فلسفة الطريق الثالث تقوم على الاستفادة من مختلف الفاعلين الاجتماعيين، بحيث يركــز جهاز الدولــة على الجوانــب الكليــة لإدارة التنميــة، والتي تتضمن التخطيط الاستراتيجي، وإقامة البنية التحتية التشــريعية والإدارية والتقنية اللازمة وطرح السياسات العامة، ووضع نظم المتابعة والتقييم في سياق من اللامركزية[49]. أما الفاعلون الآخرون فإنهم يشــاركون في تحديد الأولويات وصنــع السياسات من خــلال المشــاركة العامــة، ويتمتعــون بحرية إطلاق المبادرات الاجتماعية وتنفيذها.

أحوال العالم ليست بخير، والأفكار الداعية إلى الاصلاح والتغيير كثيرة ومتنافسة، ولا يوجد اتفاق عام على الأخذ بإحداها دون الأخرى. ومن الأرجح أن يستمر ذلك لسنوات، إلى أن يظهر «توافــقٌ عام» جديد حول سبل تجاوز الوضع الراهن.

49 ـ علي السلمي، «الطريــق الثالث في إدارة التنمية: الحل الوسط بيــن الإدارة الحكومية وسيطرة القطاع الخاص»، **الأهرام**، 24 نوفمبر 2002.